

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية
الديوان الوطني للمسابقات و الامتحانات

الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات

المفتشية العامة

دليل بناء اختبار
مادة العلوم الاقتصادية
لامتحان شهادة البكالوريا

نوفمبر 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في إطار الإصلاحات الجوهرية التي تقوم بها وزارة التربية الوطنية، والتي كرّسها القانون التوجيهي للتربية الوطنية، ونتيجة لما عرفه امتحان شهادة البكالوريا من تطورات على مختلف المستويات، ومن أجل ربط وظيفية التدريس بتكوين التلميذ تكويناً سليماً، خاصة وأنّ عملية التقويم تحتل مكانة هامة في الفعل التعليمي والتعلمي الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ منه، بل أضحي الأساس الذي تقوم عليه كل حركة تكوينية في ظل فلسفة النجاعة والنوعية والتي لا تتجسّد إلا بتثمين عملية التقويم بشتى أنواعه، كانت الحاجة ماسة لتقويم طريقة إعداد المواضيع وكيفية بنائها ومن ثمة تحيين دليل كيفية إنجاز وبناء الاختبارات في مختلف مواد البكالوريا وهذا ما يجعل عملية التقويم هادفة.

إن هذا الدليل المحيّن يُعد وثيقة منهجية يستعين بها من جهة أعضاء لجان إعداد المواضيع في إنجاز مواضيع البكالوريا، ومن جهة أخرى الأساتذة في بناء الاختبارات، وفق قواعد علمية صحيحة تمكنهم من تقويم الأهداف المسطرة في البرامج الرسمية وكذا المهارات والقدرات التي يكتسبها التلاميذ، زيادة على أنها وثيقة تكوينية تساهم في تكوين الأساتذة على كيفية بناء الاختبارات واكتساب القدرة على ذلك.

أما بالنسبة للتلاميذ فهي تساعدهم على التدرّب في أقسامهم على نماذج من هذه المواضيع، حتى لا يفاجؤوا في امتحان شهادة البكالوريا بنماذج تختلف عما تعودوا عليه في مؤسساتهم، بل سيجدون أنفسهم أمام وضع مألوف ومنهجية مطروحة وواضحة.

وعليه نضع بين يدي الأستاذ هذا الدليل المحيّن بغرض الالتزام به والعمل بما جاء فيه ميدانياً والسهر على بناء الاختبارات الفصلية وفق ما جاء فيه، ما يستوجب دراسته دراسة جادة ودقيقة وتطبيق ما جاء فيه من منهجية في بناء أدوات التقويم (الفروض والاختبارات الفصلية) التي ينظمها لتلامذته في السنة الثالثة ثانوي حتى يتعودوا عليها ويكتسبوا القدرة والمهارة اللازمة.

وفي الأخير أطلب من الجميع الحرص كل الحرص على أن تكون المواضيع المنجزة مطابقة للمعايير والشروط المذكورة في هذا الدليل.

مدير الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات

مدير
الديوان الوطني
للامتحانات
والمسابقات

م. بن زمران



الفهرس

إنجاز عملية التقوية

I. بناء الاختبار

1. مواصفات الاختبار:

1.1 المواصفات الأساسية

2.1 المواصفات العامة

2. كيفية بناء الاختبار:

3. طبيعة الاختبار في مواد التخصص

1.3 مادة التسيير المحاسبي والمالي

2.3 مادة الاقتصاد والمناجمنت

3.3 مادة القانون

4. الإجابة النموذجية وسلم التقيط

1.4 الإجابة النموذجية.

2.4 سلم التقيط

II. تقويم موضوع اختبار

شبكة التقويم

الخلاصة

الدليل:

1 . ملصح الدخول:

يتمثل في مجموعة الكفاءات والمهارات الواجب توفرها لدى المتعلم في نهاية الجذع المشترك ليسمح له بمواصلة تكوينه في شعبة تسيير واقتصاد، ويمكن إجمالها في الكفاءات التالية:

- ✓ كفاءات متعلقة بالتحكم في اللغة العربية والقدرة على التعبير والتبليغ بلغة سليمة.
- ✓ كفاءات متعلقة بالتحكم في المعارف الرياضية المقدمة خلال الجذع المشترك.
- ✓ كفاءات متعلقة باللغات الأجنبية والتي تسمح بالتحكم في المهارات الأساسية للتعبير والتبليغ باللغتين الفرنسية والانجليزية بغية استخدامها في التوثيق التقني والعلمي.

2 . ملصح الخروج:

يتمثل في اكتساب مجموعة من الكفاءات والمهارات التي تسمح بتحضير المتعلم لامتحان البكالوريا وينتج عن التحضير :

1. الحصول على شهادة البكالوريا ومواصلة التكوين بنجاح في التعليم العالي.
2. التحضير للاندماج في الحياة العملية من خلال اكتساب الكفاءات التالية:
 - التحكم في المعايير والمفاهيم الأساسية المحاسبية والاقتصادية والمالية والقانونية والمصطلحات الضرورية (اكتساب لغة متخصصة).
 - القدرة على البحث عن المعلومات الخاصة بالظواهر الاقتصادية والاجتماعية وانتقادها وتحليلها بكيفية صحيحة من خلال الملاحظة العلمية (الاستدلال والاستنباط) وروح النقد العلمي.

- التحكم في استخدام تكنولوجيات الإعلام الآلي والاتصال وتطبيقاتها في الميادين الاقتصادية والمحاسبية والمالية وفي حياته الشخصية.
- استخدام ميكانيزمات وأدوات التحليل للوقوف على الوضعية المالية ومردودية المؤسسة.
- إعداد واستعمال الوثائق الختامية في مجال التسيير والمحاسبة.
- استعمال أدوات التحليل المحاسبي والمالي والوظيفي والرياضي والإحصائي في اتخاذ القرارات.
- التمكن من الاندماج في العمل الجماعي واكتساب روح المسؤولية والمبادرة.
- التحكم في المفاهيم القاعدية التي تسمح بتشخيص وحدة اقتصادية (قراءة ميزانية، تحليلها واستخلاص النتائج).

إنجاز عملية التقييم:

يعتبر الاختبار أداة من أدوات التقييم التي تسمح بتحديد مدى تحقق الكفاءات المستهدفة المراد قياسها وفقا لمؤشرات تقييم معينة.

I. بناء الاختبار:

1. مواصفات الاختبار:

لا يكفي أن يكون الأستاذ ملما بالجانب المعرفي للمادة، بل عليه أن يكون متحكما في عملية التقييم بمختلف مراحلها وخاصة المواصفات الواجب توفرها في الاختبار والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

أ. المواصفات الأساسية:

- الصدق: أن يتوافق مضمون الاختبار مع الكفاءات المستهدفة في الاختبار.
- الثبات: أن لا يعبر مدلول السؤال في الاختبار إلا عن إجراء محدد أو كفاءة محددة.
- التميز: أن يسمح الاختبار بالتمييز بين مختلف مستويات تحقق الكفاءة لدى التلاميذ.
- الموضوعية: أن يؤدي الاختبار الموضوعي إلى نفس النتائج مهما اختلفت شخصية المقومين (المصححين).

ب. المواصفات العامة:

- أن يغطي أكبر قدر ممكن من المنهاج الرسمي، مع مراعاة خصوصية كل مادة.
- أن يقيس مختلف مستويات الكفاءات المستهدفة في المنهاج الرسمي.
- تجنب تعدد الأسئلة التي تقيس نفس الكفاءة.
- أن يراعى عند بناء الاختبار الوقت المحدد للمادة.
- استعمال وتوظيف المفاهيم والمصطلحات والرموز المتداولة.
- أن يتضمن الاختبار أسئلة وتمارين حسب طبيعة المادة.
- أن يكون الاختبار في متناول التلميذ المتوسط.

ج. كيفية بناء الاختبار:

- أ. تحديد الهدف من الاختبار. يخضع إعداد الاختبار الموضوعي لجملة من القواعد المنهجية يمكن تلخيصها في ما يلي:

- ب. تحديد الكفاءة المستهدفة من اختبار المادة.

- ج. ترجمة الكفاءات المستهدفة إلى أداءات قابلة للملاحظة والقياس.
- د. مراعاة المدة الزمنية المخصصة عند بناء كل موضوع.
- هـ. إعداد الإجابة النموذجية وسلم التنقيط قبل اعتماد الصيغة النهائية لموضوع أي اختبار من أجل التأكد من:

- كفاية المدة الزمنية للإجابة.
- التأكد من صحة المعطيات.

و. قراءة نهائية لموضوع الاختبار بما في ذلك الإجابة النموذجية.

3. طبيعة الاختبار لمواد التخصص:

إضافة إلى المواصفات الأساسية والمواصفات العامة السالفة الذكر توجد مواصفات خاصة بمواد شعبة التسيير والاقتصاد تساعد على معرفة مدى تحقق الكفاءات المستهدفة لهذه المواد.

1.3 مادة التسيير المحاسبي والمالي:

بناء على مضمون القرار المحدد لطبيعة اختبار مادة التسيير المحاسبي والمالي الذي يشتمل على ثلاثة أجزاء مستقلة تسمح بقياس كفاءات ختامية محددة في المنهاج الرسمي والتي يمكن إيجازها في ما يلي:

1. يتحكم في المصطلحات والمبادئ المحاسبية والمالية الأساسية.
2. ينجز الكشوف المالية.
3. يتحكم في العمليات المالية طويلة المدى.
4. يعد ويحلل الميزانية باستخدام مؤشرات التحليل الوظيفي.

5. يحلل حساب النتائج وينجز حساب النتائج الوظيفي والتفاضلي.
6. يتحكم في استعمال أدوات العمل.
7. يتحكم في تحديد العناصر المكونة للتكاليف واستعمالها في التسيير واتخاذ القرارات.
8. يحسب مختلف التكاليف، النتيجة التحليلية والصافية.

الجزء الأول: (6 نقاط)

يتكون من تمرين واحد حول مجال مفاهيمي واحد أو أكثر.

الجزء الثاني: (6 نقاط)

يتكون من تمرين واحد حول مجال مفاهيمي واحد أو أكثر.

الجزء الثالث: (8 نقاط)

يتضمن تمرين أو مسألة في شكل وضعية مركبة.

2.3 مادة الاقتصاد والمناجنت:

بناء على مضمون القرار المحدد لطبيعة اختبار مادة الاقتصاد والمناجنت الذي يشمل على ثلاثة أجزاء مستقلة تسمح بقياس كفاءات ختامية محددة في المنهاج الرسمي يمكن إيجازها في ما يلي :

1. يتحكم في المفاهيم والمصطلحات الأساسية للاقتصاد والمناجنت.
2. يوظف المبادئ الأساسية لعلم التسيير في وضعيات واقعية.
3. يحلل ويفسر المعطيات الاقتصادية لاستخلاص النتائج قصد تحديد المسؤوليات و ترشيد القرارات.
4. يتعرف على ميكانزمات السوق ويكتشف أهميتها في تسيير النشاط الاقتصادي.
5. يتعرف على المبادلات الدولية ويستخلص مبادئ التجارة الدولية.
6. يكتشف اختلالات التوازن الاقتصادي ويبحث عن الحلول المناسبة لها.

7. يتعرف على مبادئ المناجمنت بهدف استغلالها في ترشيد القرارات على مستوى المؤسسة.

الجزء الأول: (6 نقاط)

يتضمن أسئلة معرفية أقصاها أربعة مستوحاة من مضامين الوحدات المقررة في المنهاج.

الجزء الثاني: (6 نقاط)

يعالج وضعية ترتكز على التركيب والتحليل والاستنتاج والمقارنة انطلاقا من مستندات أو وثائق

تتضمن بيانات إحصائية أو رسومات بيانية أو نصوص اقتصادية.

الجزء الثالث: (8 نقاط)

يعالج وضعية مركبة في المجال الاقتصادي و/ أو في مجال المناجمنت.

3. مادة القانون:

بناء على مضمون القرار المحدد لطبيعة اختبار مادة القانون الذي يشمل ثلاثة أجزاء مستقلة

تسمح بقياس كفاءات ختامية محددة في المنهاج الرسمي، يمكن إيجازها في ما يلي:

1 . يتحكم في المفاهيم والمصطلحات والمبادئ والأسس والقواعد القانونية الأساسية.

2 . يطبق المعارف المكتسبة في وضعيات حقيقية.

3 . يوظف القواعد القانونية في المعاملات المدنية والتجارية.

4 . يحلل وضعيات مع تقدير التبعات القانونية من خلال التعامل مع وثائق حقيقية ، ويبرز

الحلول ويتخذ القرارات.

5 . يحدد المواقف والمساعي الواجب إتباعها في وضعيات قانونية.

6 . يبرز علاقة التكامل بين القواعد القانونية والاقتصادية.

الجزء الأول: (6 نقاط)

يتضمن أسئلة معرفية أقصاها ثلاثة مستوحاة من مضامين الوحدات المقررة في المنهاج.

الجزء الثاني: (6 نقاط)

يعالج وضعية تركز على التركيب والتحليل والاستنتاج والمقارنة انطلاقا من مستندات أو وثائق تتضمن نصوصا قانونية أو عقودا أو أحكاما قضائية أو قضايا.

الجزء الثالث: (8 نقاط)

يعالج وضعية مركبة في مجال القانون.

4. الإجابة النموذجية وسلم التنقيط:

1.4 الإجابة النموذجية:

تعتبر الإجابة النموذجية أداة مرجعية في قياس الكفاءة المستهدفة لأنها هي التي تحدد الأفعال والسلوكات المترجمة بإجابات المتعلم وبالتالي فهي:

- ✓ توفر إطار التصحيح الذي يضمن إلى حد كبير توحيد عملية التقويم بين المقومين (المصححين).
- ✓ يضمن حق المتعلم في تقييم موضوعي لإجابته دون أن يتأثر هذا التقويم بالتقدير الشخصي للمقوم.
- ✓ يضفي مصداقية فعلية على عملية التقويم.

وبناء على ما تقدم يجب أن ترتبط الإجابة النموذجية بشكل مباشر بنص الموضوع وأن تكون منسجمة مع السؤال، واضحة وغير قابلة للتأويل، مع مراعاة وجود عدة خيارات للإجابة عن السؤال الواحد في حالات ووضعيات معينة.

2.4 سلم التنقيط:

يعد سلم التنقيط من الوسائل الضرورية لإنجاز عملية التقويم بكيفية دقيقة وعادلة وهذا ما يستوجب على المقوم إعداد برفقة الإجابة النموذجية. ونعني به تحديد علامة لكل عنصر من عناصر الإجابة النموذجية في إطار سلم عام تراعى فيه أهمية الأسئلة والإجابات الموافقة لها. وعليه يجب أن يضمن سلم التنقيط للإجابة النموذجية توزيعا عادلا وموضوعيا من حيث:

- المنهجية.
- سلامة اللغة.
- الدقة العلمية.
- صحة العمليات الحسابية.
- صحة الإجابة.
- أهمية السؤال ضمن الموضوع.
- الجهد المبذول.
- الوقت المقدر للإجابة.
- التنظيم الشكلي للإجابة.

II – تقويم موضوع اختبار:

ونعني به الوقوف على مدى استجابة موضوع الاختبار للمواصفات الواجب توفرها في الأسئلة

المطروحة والإجابات النموذجية المرافقة لها وسلم التنقيط المناسب لها طبقا لبطاقة التقويم

النموذجية التالية:

بطاقة تقويم موضوع اختبار

لمواد شعبة التسيير والاقتصاد

المادة: المستوى:

التقييم		المؤشرات	المعايير	مرحلة الدراسة
مقبول	مرفوض			
		أ . الملازمة مع المنهاج	1 . الصلاحية الخارجية	المرحلة الأولى
		ب . الملازمة مع طبيعة الاختبار		
		ج- الملازمة مع دليل بناء الاختبار		
		الحكم		
حسن	جيد	جيد جدا	2 . الصلاحية الداخلية	المرحلة الثانية
		أ . الأهداف والقدرات * الشمولية		
		ب . المنهجية * التدرج * الترتيب المنطقي للمفاهيم		
		ج . الأسئلة * الدقة والوضوح (الملازمة) * دقة الأفعال السلوكية * عدم القابلية للتأويل * التدرج * التنوع والشمولية		
		د . الخصائص الشكلية للموضوع * ملازمة اللغة و وضوحها * وظيفة السندات (الدعائم) (نصوص ، ميزانية ، معطيات إحصائية ، رسوم، صور.. إلخ)		

			* الملاءمة مع الوقت المخصص للاختبار (قراءة ، تفكيراً ، مسودة ، تحريراً).	
			. التغطية لوحدات (مناور) المناهج	3. تقويم موضوع الاختبار في حالة أكثر من سؤال وأكثر من مادة
			أ . الإجابة النموذجية * صحة ودقة الأجوبة	المرحلة الثالثة 4 . الإجابة النموذجية وسلم التنقيط
			* شموليتها	
			* تعدد الإجابات المحتملة	
			ب . سلم التنقيط	
			* توزيع النقاط وفق القدرات	
			* تفصيل نقاط السلم	
الحكم النهائي				

ملاحظة:

* حسن 60% * جيد 80% * جيد جدا 100%

الخلاصة:

نستخلص مما سبق أن عملية التقويم تخضع لمؤشرات محددة قي شبكة التقويم التي يعتبر فيها الاختبار أداة أساسية في التمييز بين أنواع الكفاءات العرضية، سواء ذات طابع معرفي أو شخصي اجتماعي أو تواصلية أو منهجي، هذا من جهة ودرجة تحقق الكفاءة (غير كاف، ضعيف، جيد جيد جدا، ممتاز) من جهة ثانية.